Document: EB 2012/105/R.16
Agenda: 11(a)(v)
Date: 23 August 2012
Distribution: Public
Original: French

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية النيجر من أجل

مشروع روانمو للري على نطاق صغير

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Vincenzo Galastro
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2609 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: v.galastro@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:+ 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة بعد المائة
روما، 20–21 سبتمبر/أيلول 2012

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف المشروع **3**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم– المكونات/النتائج 5

ثالثا– تنفيذ البرنامج **6**

ألف– النهج 6

باء– الإطار التنظيمي 6

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة 7

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 8

هاء– الإشراف 8

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف– تكاليف المشروع 8

باء– تمويل المشروع 9

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال– الاستدامة 11

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **12**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 12

باء– المواءمة والتنسيق 12

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 13

دال– الانخراط في السياسات 13

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **13**

سابعا– التوصية **14**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 15

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

جمهورية النيجر

مشروع روانمو للري على نطاق صغير

تقرير رئيس الصندوق

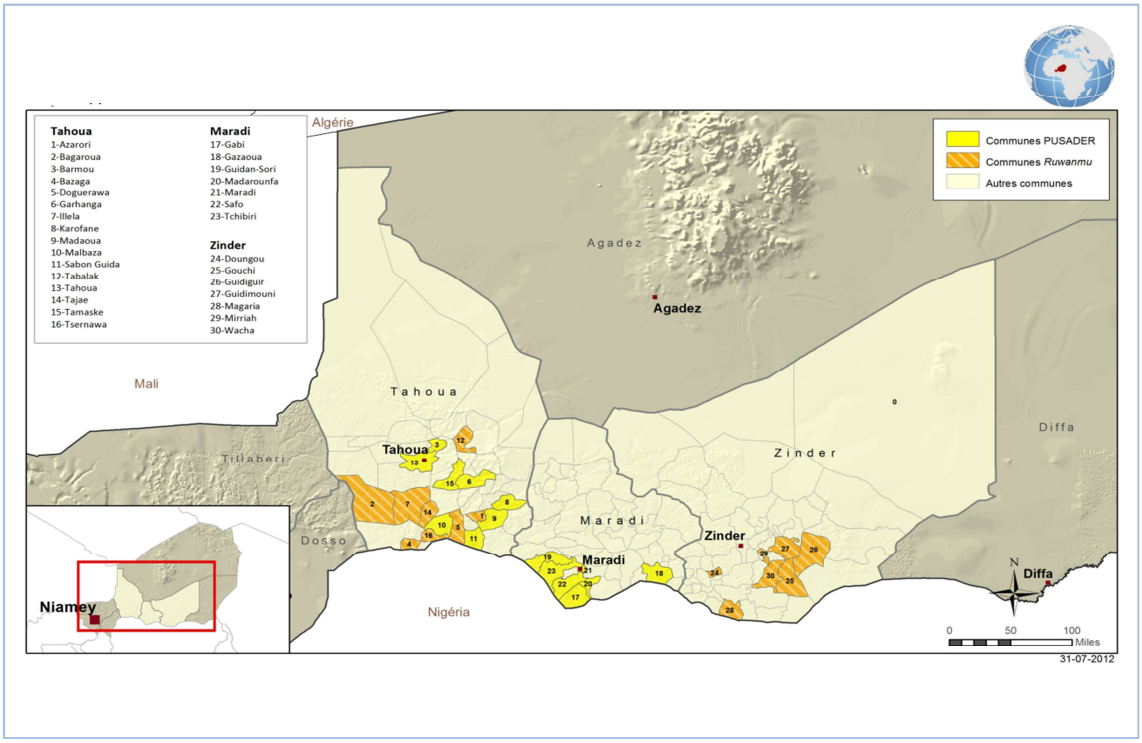

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية النيجر

مشروع روانمو للري على نطاق صغير

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المتلقّي:	جمهورية النيجر
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	25.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	1.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 1.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	0.655 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 عام، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
قيمة القرض الذي يقدمه حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي:	14 مليون يورو (بما يعادل 18.76 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني:	مدة القرض 40 عام، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
مساهمة المقترض/المتلقي:	4.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية النيجر من أجل مشروع روانمو للري على نطاق صغير، على النحو الوارد في الفقرة 51.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية النيجر من أجل مشروع روانمو للري على نطاق صغير

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- النيجر بلد غير ساحلي تقدّر مساحته الإجمالية بنحو 000 267 1 كيلومتر مربّع. وهو من بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل الأقل نموا. وفي عام 2011، بلغ عدد السكان 16.4 مليون شخص، منهم 51.9 في المائة تحت سن الخامسة عشرة، وفي ويلمّ 29 في المائة منهم بالقراءة والكتابة. ويتركّز السكان في المناطق الريفية (84 في المائة) وفي جنوب البلاد (85 في المائة). وتبلغ نسبة النمو السكاني 3.3 في المائة. ويحتلّ النيجر المرتبة السادسة والثمانين بعد المائة في ترتيب الدول بحسب مؤشّر التنمية البشرية (2010)، ويعيش 75.9 في المائة من السكان على دخل يقلّ عن دولارين أمريكيين في اليوم (2007)[1]. وقد ارتفع متوسط دخل الفرد السنوي[2] من 561 دولارا أمريكيا عام 2000 إلى 641 دولارا أمريكيا عام 2011. أما معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وصافي معدل الالتحاق بالمدارس فقد تحسّنا في الفترة الممتدّة بين 2000 و 2010[3].

2- تحسّن وضع الاقتصاد الكلّي منذ عام 2000، وصار النمو إيجابيا حتى بلغ 8 في المائة عام 2010[4]، ومن المتوقع أن يبلغ 13.4 في المائة عام 2012 وفقاً لصندوق النقد الدولي بفضل قطاع التعدين.

3- وضعت الحكومة عام 2012 استراتيجية التنمية المستدامة والنمو الشامل – النيجر 2035 التي ستحل محل استراتيجية التنمية المعجّلة والحد من الفقر التي وضعت عام 2002. وتتألّف الاستراتيجية الجديدة من خطط تنمية اقتصادية واجتماعية. كما تم وضع مشروع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2012–2015 في يونيو/حزيران 2012 وينبغي التصديق عليه في يوليو/تمّوز 2012. وتترجم خطط التنمية الاقتصادية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي.

[2] بالدولار الأمريكي الثابت، 2005 (تقرير التنمية البشرية).

[3] تراجع معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 227 بالألف عام 2000 إلى 160 بالألف عام 2009، وتحسّن مؤشر التربية من 0.109 عام 2000 إلى 0.177 عام 2011 (بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011).

[4] صندوق النقد الدولي.

والاجتماعية قطاعيا في مجال الزراعة في مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" التي أطلقت في مايو/أيّار 2011 وقدّمت رسميا في مارس/آذار 2012. وتحلّ هذه المبادرة محل استراتيجية التنمية الريفية التي كانت على غرار استراتيجية التنمية المعجّلة والحد من الفقر في القطاع الزراعي منذ عام 2003. وتهدف المبادرة إلى بلوغ الأمن الغذائي والتغذوي بفضل تحسين إنتاجية زراعة الأغذية وتنمية الري صغير النطاق وتربية الحيوانات على نطاق صغير ودعم آليات الانتعاش. وقد انخرطت النيجر منذ عام 2006 في عملية البرنامج التفصيلي لتنمية الزراعة الأفريقية والسياسة الزراعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

4- يعتبر قطاع الزراعة المحرّك الأول للنمو بمساهمة وسطية في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 46 في المائة. فهو يوظّف 85 في المائة من القوة العاملة، وقد ولّد 26.4 في المائة من عائدات التصدير عام 2010. وتعدّ النيجر ثالث منتج للدخن في العالم وثامن منتج للسمسم. وهي زيادة ناجمة عن زيادة المساحات المزروعة (ركود المردود)، ولا يزال الإنتاج أقلّ من الطلب هيكليا (عجز في الحبوب في السنوات 2000–2001 و 2004–2005 و 2009–2010). أما أبرز القيود على القطاع الزراعي والحيواني فهي قيود مناخية واقتصادية وتقنية وتنظيمية. فالوصول إلى عوامل الإنتاج وخدمات الإرشاد والتقنيات محدود (أراضي، ومياه، ومدخلات، ورأس مال). ويعدّ تدهور الموارد الطبيعية وخصوبة الأراضي المرتبط بموجات الجفاف المتكررة من أكبر التحديات التي تواجهها النيجر. وثمة عقبات أمام تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها أبرزها نقص التجهيزات والبنى التحتية السوقية وعدم كفاية القدرات التنظيمية لمجموعات المنتجين ونقص المعلومات عن توجهات الأسعار في الأسواق.

5- ولكن في البلد أيضا قاعدة متينة تتيح تحسين الإنتاجية والربحية. ويمكننا ذكر: (1) آلية لجان الأراضي المبتكرة التي أنشأها القانون الريفي على مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية والقرى، الأمر الذي يتيح وصول فئات السكان الأضعف إلى الأراضي وييسّر إدارة النزاعات؛ (2) وجود إدارات تقنية لامركزية لديها موارد بشرية ذات خبرة على الرغم من ضآلة الإمكانيات؛ (3) وجود مجموعات دعم استشاري كفوءة تستفيد من الخبرات الماضية في مجال الري على نطاق صغير وإدارة الموارد الطبيعية؛ (4) الديناميات التجارية الإقليمية التي تولّد دخولا كبيرة، ولا سيّما على الحدود مع نيجيريا، (5) إرادة الحكومة المتينة في القطاع الزراعي والحيواني ولا سيما مع مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين"؛ (6) انخراط غرف الزراعة الإقليمية، تدعمها الشبكة الوطنية، لإبراز تنوّع خبرات منظمات المنتجين المحلية والإقليمية والوطنية؛ (7) نشر التقنيات الحديثة التي من شأنها أن تحسّن إنتاجية وربحية الأنشطة الزراعية؛ (8) تنمية الإدارات المالية اللامركزية الفاعلة التي لا زالت تغطيتها محدودة، رغم توسّعها.

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

6- يستجيب مشروع روانمو للري على نطاق صغير لرغبة حكومة النيجر في تحسين الظروف الاقتصادية والأمن الغذائي للسكان النيجريين من خلال تكثيف إنتاجية الري على نطاق صغير وزيادتها. وبالفعل يعتبر برنامج تنمية الزراعات المروية وتنويعها، من المحور الأول لمبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين"، الري على نطاق صغير عنصراً أساسياً في التنمية الزراعية في النيجر على المدى الطويل.

7- ويعي الصندوق الميزة النسبية التي تتمتع بها الزراعة الأسرية الخاصة الصغيرة النطاق لتحسين الأمن الغذائي في النيجر. ويودّ صغار المنتجين والمنتجات الذين يعيشون في مناطق يمكن ريّها تطوير الري على نطاق صغير، فعدد كبير منهم لم يحصل عليه حتى الآن، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من دخلهم ويحسّن أمنهم الغذائي. وفي ما يتعلّق بالري على نطاق صغير، طوّرت تدخلات عدّة الإمكانيات الكبيرة لثلاث مناطق هي ماريدي وتاهوا وزندر، ولذا تشكّل اليوم قاعدة خبرات ودروس لمشروع روانمو للري على نطاق صغير. ويفتح الإنتاج الزراعي المروي آفاقاً اقتصادية كبيرة في مناطق التدخل الثلاث، ولا سيما باستخدام التكنولوجيا الجديدة بكلفة أقل لأن المشروعات السابقة قد عمّمتها. ويهدف مشروع روانمو للري على نطاق صغير إلى زيادة إنتاج الري على نطاق صغير على أساس مستدام بناء على نموذج زراعة أسرية تقوم على الخبرات السابقة في هذا المجال (الصندوق وشركاء تقنيون وماليون آخرون). تشكّل الدروس المستفادة ومكتسبات هذه التجارب محرّك المشروع الجديد وتكسبه فائدته وتضمن تنفيذه الفعّال.

8- يرتكز مشروع روانمو للري على نطاق صغير على التكامل مع مشروعات أخرى يموّلها الصندوق بالنسبة للقطاعات المنتجة والمنطقة الجغرافية ومنطق التدخل: لتعزيز المجتمعات المحلية بصفتها المسؤول عن التنفيذ (مشروع مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية وتعزيز القدرات المؤسسية – برنامج العمل المجتمعي 2) والمحاصيل المستهدفة (مشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في إقليم مارادي) والبنى التحتية السوقية (مشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في إقليم مارادي وكذلك مشروع مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية – مكون تعزيز القدرات المؤسسية – برنامج العمل المجتمعي 2 للطرق) بالإضافة إلى مشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي وبرنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية في مرحلته النهائية.

9- سيساهم هذا المشروع في تحقيق أهداف مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" من خلال تشجيع تحقيق أربعة من أهدافها الاستراتيجية الخمسة بصورة مباشرة. وهذه الأهداف هي: (1) المحور الأول: زيادة الإنتاج الزراعي المختلط بالغابات والمراعي والإنتاج السمكي؛ (2) المحور الثاني: إمداد الأسواق الريفية والحضرية بانتظام بالمنتجات الزراعية والغذائية؛ (3) المحور الثالث: تعزيز صمود السكان إزاء التغيرات المناخية والأزمات والكوارث؛ (4) المحور الرابع: تحسين حالة النيجريين التغذوية.

10- تمت صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للنيجر (2013–2018) والذي سيعرض أمام المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2012 بعد الإمعان في المشروعات الحالية والتوجهات الاستراتيجية التي نضجت عند تصميم مشروع روانمو للري على نطاق صغير. وسيصب المشروع مباشرة في خط برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ويساهم في المؤشّرات المرتبطة بمجمل المحاور الاستراتيجية (الإنتاج والتجهيز والتسويق وتعزيز القدرات والاستدامة).

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11- سيتدخّل المشروع في ثلاث مناطق، مارادي وتاهوا وزندر، وسيغطي 30 قرية. وتتألّف المجموعة المستهدفة من 300 455 شخص أي نحو 000 65 أسرة من الرعاة الزراعيين. وسيستهدف مشروع روانمو للري على

نطاق صغير بالتحديد: (أ) صغار الرعاة الزراعيين؛ (ب) الأسر الأضعف المعدمة التي تعجز عن الحصول على حيازات في الوادي؛ (ج) منظّمات المنتجين الأساسيين والهيئات الجامعة لها؛ (د) القرى الريفية كمنفّذة للتنمية الريفية. وسيولى الشباب والنساء أهمية خاصة لا سيما وأن 30 في المائة على الأقل من المستفيدين المباشرين هم من النساء والشباب المنخرطين في أنشطة إنتاجية أو أنشطة متصلة بها (حرفيون أو يعملون في التجهيز أو التسويق).

12- قدّرت نسبة انتشار الفقر النقدي بنحو 59.5 في المائة عام 2008 (63.8 في المائة في الريف و 36.7 في المائة في المدن). وتعّد مارادي من أكثر المناطق تأثراً، إذ تبلغ نسبة الفقراء فيها 73.4 في المائة. تقدّر نسبة عمق الفقر[5] على المستوى الوطني بنحو 24.14 في المائة وشدّته[6] بنحو 12.28 في المائة. وينجم تفاقم تأنيث الفقر عن انعدام المساواة بين الجنسين في الوصول إلى عوامل الإنتاج وإلى المعرفة (التعليم الرسمي والتعليم المهني، والإلمام بالقراءة والكتابة). ولا تملك إلا 4.6 في المائة من الأسر التي ترأسها نساء حقلا، ولا تعمل في القطاع غير الزراعي إلا 8 في المائة من النساء، وتقدّر نسبة الأسر التي ترأسها نساء بنحو 7.2 في المائة. وهذه الأسر أضعف بسبب ضعف رأسمالها البشري والإنتاجي والمالي. وترتبط هشاشة المرأة الريفية بتضافر عدة عوامل: (1) عبء المسؤوليات المتفاقم في تحمّل أعباء أفراد الأسرة بعد تنصّل أرباب الأسر وتراجع مواردها؛ (2) عبء المسؤوليات المرتبط بمعدّل الخصوبة العالي (ستة أطفال لكل امرأة كمعدّل وسطي ويصل الرقم إلى ثمانية في إقليم مارادي) وعبء الأعمال المنزلية (جلب المياه وحطب الوقود)؛ (3) انعدام أمن حيازة الأراضي (كمّا[7] ونوعا)؛ (4) ضعف الدخول والفرص من الأنشطة المدرّة للدخل؛ (5) التهميش الذي قد يرتبط أحيانا بعقبات اجتماعية وثقافية (عدم وراثة الأراضي والحجز، الخ).

13- ترتبط مشاكل الشباب بانعدام أمن حيازة الأراضي المرتبطة بدورها بشدّة الضغط السكاني (رفض تقسيم الحيازات أو على العكس فرط تقسيم الحيازات العائلية لتصل إلى مستوى دون مستوى الربحية).

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

14- الهدف العام للمشروع هو تحسين الأمن الغذائي للسكان الريفيين في مناطق مارادي وتاهوا وزندر. أما الهدف التنموي فهو زيادة دخول نحو 000 65 أسرة ريفية في 30 قرية في المناطق المذكورة.

15- تشمل مؤشّرات الأثر: (1) تحسّن الأمن الغذائي لنحو 80 في المائة من الأسر المستهدفة، ومن ثمّ تراجع عدد أشهر الفترة العجفاء؛ (2) زيادة دخل نحو 70 في المائة من الأسر بنسبة 50 في المائة؛ (3) استفادة نحو 000 65 أسرة من خدمات المشروع؛ (4) إلمام نحو 70 في المائة من الأشخاص الذين تم تأهيلهم (محو الأمية) بالقراءة والكتابة.

[5] عمق الفقر هو **متوسط** الانحراف بين مستوى رفاه الأسر الفقيرة وعتبة الفقر.

[6] شدّة الفقر هي متوسّط مربّعات الانحرافات بين استهلاك الفقراء وعتبة الفقر.

[7] للمرأة حق وراثة الأرض ولكنها لا تحصل إلا على نصف حصّة الرجل لأنها إذا ما تزوّجت ستعيش في أسرة زوجها ولن تستطيع استغلال أرضها بشكل مباشر. وستضمّنها لأحد أقربائها من الذكور (أخوها) مع بقائها مالكة لها.

16- ثمّة أثران متوقّعان يناسبان المكوّنين التقنيين ويساهمان في تحقيق الهدف الإنمائي: (1) زيادة مستدامة في إنتاجية المساحات المروية وتعزيز القدرات المحلية للإدارة المستدامة للموارد المائية؛ (2) وتحسّن توصيل منتجات المزروعات المروية وتسويقها.

جيم- المكونات/النتائج

17- يهدف المكوّن الأول – توسيع نظم الري على نطاق صغير وتعزيزها على نحو مستدام – إلى زيادة مستدامة لإنتاجية نظم الري من خلال مكونيه الفرعيين.

18- يهدف المكون الفرعي الأول إلى تأمين الوصول إلى الموارد المائية وحيازات الأراضي وإدارتها على نحو مستدام مع تعزيز مساحة 800 1 هكتار من الأراضي المروية والمستصلحة وإدارة 000 5 هكتار إضافية وإعادة إحياء 300 3 هكتار من مستجمعات المياه وإنشاء 30 رابطة لمستخدمي المياه. وتشترك في تنفيذ المشروع القرى وموفرو الخدمات المتخصّصة، بالإضافة إلى الإدارات الإقليمية والمحلية للمياه والهندسة الزراعية والبيئة. أما النموذج المستخدم للعمل مقابل المال، فهو ذلك الذي يستخدمه برنامج الأغذية العالمي وهو يشمل المنظمات غير الحكومية والإدارات المالية اللامركزية.

19- ويهدف المكوّن الفرعي الثاني إلى: (1) تعزيز قدرات الإنتاج بفضل إنشاء مدارس المزارعين الحقلية لزيادة المردود وتنويع الإنتاج وإنشاء 30 محلا لبيع المدخلات من خلال شراكات مع منظمات المنتجين، وإنشاء 500 17 حديقة منزلية للنساء، ودعم إقامة شركات ريفية صغرية مرتبطة بزراعة الخضروات؛ (2) تنمية القدرات لعمليات ما بعد الحصاد والتسويق بفضل تعزيز منظمات المنتجين على أساس عقود تنفيذ، ودعم التبادلات بين الجهات الاقتصادية الفاعلة ضمن غرف الزراعة الإقليمية والأسواق، وإقامة بنى إدارية بين القطاعين العام والخاص لمكاتب التسويق، ودعم نشر المعلومات عن الأسواق ودعم الشركات الريفية الصغرية المرتبطة بتجهيز الإنتاج وتسويقه. أما شركاء تنفيذ هذا الجزء من المشروع فهم برنامج الإدارة المتكاملة للإنتاج والآفات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وموفرو خدمات مختارون (مجموعات دعم استشاري ومنظمات غير حكومية والإدارات التقنية اللامركزية ومحرّكات من مجموعة نساء ماتا ماسو دوبارا)، ومنظمات المنتجين ونظام معلومات الأسواق الزراعية في وزارة التجارة ومنظمة أكسا غير الحكومية (العمل من أجل الغذاء والسيادة في النيجر) وشبكة غرف الزراعة وغرفة الزراعة الإقليمية بالإضافة إلى القرى، والإدارات التقنية اللامركزية والإدارات المالية اللامركزية.

20- يعزّز المكوّن الثاني – تنمية البنى التحتية الاقتصادية – جوانب التعزيز في المكوّن الأول من خلال البنى التحتية لما بعد الإنتاج. ويهدف المكوّن الثاني إلى (1) تأمين وصول المنتجات من مناطق الإنتاج الزراعي إلى الأسواق الحضرية عبر مسالك ريفية طولها نحو 150 كيلومتراً، (2) تطوير أنشطة ما بعد الحصاد والتسويق من بينها 30 منصّة جمع ومكتبا تسويق على أساس القدرات المتوافرة والاحتياجات التي حددتها منظّمات المزارعين. أما شركاء التنفيذ فهم القرى ومنظّمات المنتجين والمديرية العامة للهندسة الزراعية والمديرية العامة للطرق الريفية والمديريات الإقليمية للتجهيز ومكاتب دراسات متخصصة وشركات أشغال عامة.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف– النهج

21- يرتكز مشروع روانمو للري على نطاق صغير على المكتسبات والدروس المستفادة في مجال الري على نطاق صغير ولا سيما في النيجر. وتستند الإنجازات المرتقبة إلى تحليل خبرات الصندوق في هذا المجال (برنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية والبرنامج الوطني الخاص) وإلى حد كبير إلى الشركاء التقنيين والماليين الآخرين/المشروعات الأخرى (المشروع النموذجي للري الخاص ومشروع دعم الري الخاص–المرحلة الثانية، وبرنامج تنمية الصادرات والأسواق لمنتجات الزراعة المختلطة بالغابات والمراعي، ومشروع دعم الأمن الغذائي من خلال الري على نطاق صغير، وغيرها) الأمر الذي يعطي نظرة عامة لاستخلاص أبرز الدروس. ووفّرت المكتسبات التي حدّدتها النظرة العامة قاعدة لتحديد أنشطة ونهج مشروع روانمو للري على نطاق صغير ، الأمر الذي سيضمن تنفيذا سريعا وفعالا وكذلك ترك أثر مهم ومستدام على المجموعة المستهدفة.

22- سينفّذ المشروع سريعا من خلال: (1) إنجاز عدد من الأنشطة التحضيرية (دراسات جدوى وأساس مرجعي واستقصاءات نظام إدارة النتائج والأثر، وغير ذلك) في مرحلة الإنتاج من خلال برنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية وغيره من المشروعات القائمة؛ (2) استخدام الفرق التي تعمل حاليا في لجنة التنسيق الوطنية وخلايا التنسيق الإقليمية لمشروعات إعادة الإعمار والتنمية الزراعية والريفية – مكون تعزيز القدرات المؤسسية/ وبرنامج العمل المجتمعي 2 وبرنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية والتي سيجري تعزيزها؛ (3) الربط مع المشروعات الأخرى التي يمولّها الصندوق لضمان الدعم التشغيلي في بعض المجالات (برنامج العمل المجتمعي لانخراط القرى وبرنامج مشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في منطقة مارادي للأسواق، وغيرهما)؛ (4) تحديد الشركاء العاملين عند الصياغة، وهم الذين ستُنشئ شراكات معهم في مرحلة الإنتاج، لا سيّما في ما يتعلّق بالأنشطة الجديدة التي تتطلّب معارف تقنية محدّدة؛ (5) وجود موفري خدمات (مجموعات الدعم الاستشاري) ممن أثبتوا حسن الأداء في إطار برنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية ومشروعات سابقة في ترتيب وإعادة إحياء مساحات شاسعة من الأراضي.

باء– الإطار التنظيمي

23- ستتولى وزارة الزراعة المسؤولية عن المشروع للأسباب التالية: (1) لأنها المسؤولة عن تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية لمبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" التي ينضوي تحتها مكوّنا مشروع روانمو للري على نطاق صغير؛ (2) لأنها المؤسسة الوصية على مشروعات الصندوق الجارية (مشروع مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية – مكون تعزيز القدرات المؤسسية – برنامج العمل المجتمعي 2، ومشروع تشجيع المبادرات المحلية للتنمية في آغوي، ومشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في إقليم مارادي، وبرنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية)؛ (3) لقدراتها التشغيلية على المستوى اللامركزي. وبحسب الأحكام التي اعتمدتها الوزارة سابقا عند تنفيذ مشروعي مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية – مكون تعزيز القدرات المؤسسية – برنامج العمل المجتمعي 2 وبرنامج مشروع دعم الأمن الغذائي والتنمية في منطقة مارادي، فإنها ستوكل

مهمة التنفيذ إلى لجنة التنسيق الوطنية التي تتمتّع بالاستقلالية الإدارية والمالية وخلاياها الإقليمية في تاهوا وزندر ومارادي.

24- تتألّف البنية التنظيمية من ثلاثة مستويات من المسؤولية: (1) *مستوى التوجيه والتشاور الذي يتشكّل من* (أ) لجنة توجيه وطنية تضم المؤسسات العامة المهتمّة بالمشروع؛ (ب) حيّز تشاور إقليمي يضم كل الأطراف المعنية (من القطاعين العام والخاص والجمعيات والمشروعات) على مستوى مناطق التدخل أي مارادي وتاهوا وزندر؛ (ج) ولجان تنسيق محلية تضم القرى؛ (2) *مستوى التنسيق وإدارة الأنشطة* الذي يوافق عمل لجنة التنسيق الوطنية وخلايا التنسيق الإقليمية؛ (3) *مستوى تنفيذ الأنشطة* بجهود شركاء المشروع (غرف الزراعة الإقليمية ومنظّمات المنتجين الجامعة والقرى وجمعياتها) والشركاء من موفري الخدمات (الإدارات التقنية اللامركزية ومكاتب الدراسات ومجموعات الدعم الاستشاري والمنظمات غير الحكومية والمستشارين وشركات الأشغال، الخ).

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم وإدارة المعرفة

25- سيستفيد نظام التخطيط والرصد والتقييم من تجربة الآلية التي وضعتها المبادرة المحلية للتنمية في آغوي عام 2006 واعتمدها الصندوق في كل مشروعاته في النيجر. وتقوم هذه الآلية التشاركية بامتياز على تشخيص ذاتي تقوم به المجتمعات المحلية وتحدّد أيضا معايير دقيقة تصل إلى تصنيف الأسر بحسب مستوى هشاشتها. ويتيح هذا النظام معرفة أفضل بتشكيل المجموعة المستهدفة وتحديد المستفيدين المحتملين، وهو لذلك يعتبر أداة رصد للأنشطة وأداة للاستهداف ولتقييم الأثر غير المباشر. على هذا الأساس سيوضع نظام رصد وتقييم تشاركي للمشروع، مطابق لنظام إدارة النتائج والأثر وسيرتبط بالنظام الوطني والإقليمي لمبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء. سيجرى عام 2012 استقصاء الأثر بموجب نظام إدارة النتائج والأثر بعد أن تضاف إليه مؤشّرات خاصة بمشروع روانمو للري على نطاق صغير. وستكلّف مجموعات الدعم الاستشاري أو المنظمات غير الحكومية التي ستنشأ لهذه الغاية بمهمة التنفيذ وتستفيد من الدعم المنهجي من لجنة التنسيق الوطنية ولجان التنسيق الإقليمية وإشراف مسؤولي الرصد والتقييم فيها. وسيغذّي نظام الرصد والتقييم إطار إدارة النتائج لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2013-2018، الذي يضمّ مؤشّرات مماثلة للمؤشّرات الأساسية لمشروع روانمو للري على نطاق صغير.

26- تهدف استراتيجية إدارة المعرفة لمشروع روانمو للري على نطاق صغير إلى ترسيخ المهارات لدى الجهات الفاعلة المحلية الدائمة ومساعدتها على امتلاك قنوات مستدامة للوصول إلى المعارف. ويشكّل التبادل بين الأقران (مدارس المزارعين الحقلية والرحلات الدراسية وآليات الرصد والتقييم التشاركية) وإقامة شبكات التواصل والمشاركة في أطر تشاور مواضيعية (الري على نطاق صغير وقضايا التمايز بين الجنسين والطفولة) أساس التدخل للمشروع. وستهتم بالتعليم ونشر المهارات مجموعات الدعم الاستشاري والخبراء والإدارات التقنية والباحثين المعنيين الذين يملكون خبرة في تنفيذ مشروعات الري. وسيُطلب من شبكة غرف الزراعة دعم غرف الزراعة الإقليمية في مارادي وتاهوا وزندر لتقوم بدورها في نشر المعلومات. وسيستثمر مشروع روانمو للري على نطاق صغير المكتسبات في مركز دراسات وإعلام عن الري على نطاق صغير

في جامعة نيامي ويحشد مهارات المؤسسات الوطنية والدولية لمواكبة الاختبارات ودراسة المواضيع ذات الصلة بعمق واستيفاء المعارف العملية للطلاب في مرحلة الدراسة الأخيرة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

27- يحوّل الصندوق الأموال إلى حساب بفرنك الجماعة المالية الأفريقية يفتح لهذه الغاية في نيامي لدى مصرف يرتضيه الصندوق، ويدار على مستوى لجنة التنسيق الوطنية. ويفتح حساب في كل منطقة لدى مصرف تجاري لاستلام الأموال المخصصة لتمويل الأنشطة المرتبطة بعمل المشروع. وتحضّر لجنة التنسيق الوطنية طلبات دفع الأموال والدفعات المباشرة وتقدّمها إلى وزارة التخطيط للموافقة، ثم ترسلها إلى الصندوق عبر القناة المعتمدة. ويمكن أن يستخدم المشروع إجراءات أخرى لسحب الأموال، كدفع أموال أو التزام خاص، كما هو محدد في دليل الصندوق للصرف على القروض.

28- يتم التوريد وفق الأنظمة السارية في النيجر على أن تتوافق والمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وبناء على ذلك، توضع خطة التوريد وفق النموذج الوطني بعد استعراض الصندوق. وينفّذ التوريد للأشغال كثيفة العمالة وفق إجراءات تحدد في دليل التنفيذ وخطة التوريد. وضمن إطار خطة التوريد تكمّل ملفات تقديم عطاءات بملاحظة تذكر انطباق أحكام مكافحة التدليس والفساد المذكورة في المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. ويذكر كذلك أرقام مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق وأرقام وكالة تنظيم المشتريات الحكومية لاستخدامها للإبلاغ عند الضرورة.

29- وبعيدا عن الجوانب الائتمانية، سيشدّد على المشاركة الفعلية للمستفيدين، والمؤسسات، والمنظمات المحلية وذلك لضمان حسن التسيير أثناء التنفيذ.

هاء- الإشراف

30- يخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر. وتُنظّم بعثات مشتركة (بين الصندوق وحكومة النيجر والتعاون الإسباني) مرة كل عام. ويجري استعراض منتصف المدة بعد مضي سنتين ونصف السنة على بدء المشروع.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

31- ينفّذ المشروع على خمس سنوات، ومن المفترض أن يبدأ في يناير/كانون الثاني 2013. وتقدّر تكاليف المشروع الإجمالية، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بنحو 11.5 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أي 25.6 مليون دولار أمريكي، بسعر صرف يبلغ 450 فرنكا للدولار الأمريكي الواحد. وتقدّر التكاليف الأساسية بنحو 10.4 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أي 23.1 مليون دولار أمريكي. وتقدّر حصة العملات الأجنبية بنحو 30 في المائة (7.1 مليون دولار أمريكي).

باء– تمويل المشروع

32- سيموّل المشروع من خلال: (1) قرض بقيمة 14 مليون يورو من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، بما يعادل 18.76 مليون دولار أمريكي تقريبا[8] (73.1 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (2) قرض من الصندوق بقيمة 1.78 مليون دولار أمريكي (7.0 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (3) منحة من الصندوق بقيمة 1 مليون دولار أمريكي مساهمة تكميلية من السويد، وقد وافق المجلس التنفيذي على استخدامها في دورته في سبتمبر/أيلول 2009 (3.9 في المائة من التكلفة الإجمالية)؛ (4) تتمثل مساهمة حكومة النيجر في الإعفاء من الرسوم والضرائب بقيمة 4.1 مليون دولار أمريكي (16 في المائة من التكلفة الإجمالية).

33- تبلغ نسبة تكلفة المكوّن الأول "توسيع نظم الري على نطاق صغير وتعزيزها على نحو مستدام" من التكاليف الإجمالية للمشروع 66 في المائة (15.3 مليون دولار أمريكي)؛ وتبلغ نسبة كلفة المكوّن الثاني "تنمية البنى التحتية الاقتصادية" من التكاليف الإجمالية للمشروع 21 في المائة (4.8 مليون دولار أمريكي)؛ أما المكوّن الثالث "التنسيق وإدارة المشروع وإدارة المعرفة والرصد والتقييم والحوار السياساتي" فتبلغ نسبته 13 في المائة من التكاليف الإجمالية للمشروع (2.94 مليون دولار أمريكي).

[8] بسعر صرف يبلغ 1.34 دولار أمريكي لكل 1 يورو.

الجدول: تكاليف المشروع بحسب مصدر التمويل

	حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك		قرض الصندوق		الحكومة		منحة الصندوق (مساهمة من السويد)		المبلغ الإجمالي		عملة محلية		
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	النقد الأجنبي	المحلي (بخلاف الضرائب)	الرسوم والضرائب
ألف- توسيع نظم الري على نطاق صغير وتعزيزها على نحو مستدام													
1- الوصول إلى الموارد المائية والحيازات وإدارتها على نحو مستدام	8 175.9	66.3	1 006.6	8.2	2 400.9	19.5	756.6	6.1	12 340.0	48.1	7 723.1	6 216.0	2 400.9
2- تعزيز قدرات الإنتاج وأنشطة ما بعد الحصاد والتسويق	3 620.5	80.4	-	-	641.1	14.2	243.0	5.4	4 504.5	17.6	1 385.7	2 477.8	641.1
مجموع فرعي	11 796.3	70.0	1 006.6	6.0	3 041.9	18.1	999.7	5.9	16 844.6	65.7	5 108.8	8 693.8	3 041.9
باء- تطوير البنى التحتية الاقتصادية													
1- إعادة إحياء وبناء الطرق الريفية للوصول إلى مناطق الإنتاج	3 386.2	70.0	662.8	13.7	790.6	16.3	-	-	4 839.6	18.9	1 799.1	2 249.9	790.6
2- البنى التحتية المجتمعية لجمع المنتجات الزراعية وتسويقها	546.4	69.7	111.9	14.3	125.4	16.0	-	-	783.7	3.1	302.8	355.5	125.4
مجموع فرعي	3 932.6	69.9	774.7	13.8	915.9	16.3	-	-	5 623.3	21.9	2 101.9	2 605.4	915.9
جيم- التنسيق وإدارة المشروع وإدارة المعرفة والرصد والتقييم والحوار السياساتي													
1- التنسيق وإدارة المشروع	2 479.4	98.0	-	-	51.4	2.0	-	-	2 530.8	9.9	377.6	2 101.8	51.4
2- الرصد والتقييم وإدارة المعرفة	419.6	84.0	-	-	79.9	16.0	-	-	499.6	1.9	81.9	337.8	79.9
3- الحوار السياساتي	129.4	84.0	-	-	24.6	16.0	-	-	154.0	0.6	74.6	54.8	24.6
المجموع الفرعي	3 028.5	95.1	-	-	156	4.9	-	-	3 184.5	12.4	534.0	2 494.4	156.0
التكلفة الإجمالية	18 757.4	73.1	1 781.4	7.0	4 113.9	16.0	999.7	3.9	25 652.3	100.0	7 744.8	13 793.7	4 113.9

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

34- نذكر من فوائد المشروع الكمية ما يلي: (1) تحسين الإدارة المستدامة للموارد المائية وحيازة الأراضي بسبب تحسين تقنيات الري وإنشاء رابطات لمستخدمي المياه؛ (2) زيادة الإنتاج وربحية الزراعات المروية (المردود والمساحات)؛ (3) تخفيض تكاليف التشغيل بفضل ترشيد تجهيزات الري؛ (4) تحسين الوصول إلى الأسواق وعوامل الإنتاج؛ (5) تخفيض تكاليف المعاملات بسبب البنى التحتية للطرق؛ (6) تحسين الأمن الغذائي للأسر بفضل نشر الممارسات الحسنة على مستوى مدارس المزارعين الحقلية والحدائق المنزلية؛ (7) زيادة عدد العاملين الموسميين بأجر مقابل الحيازات المروية؛ (8) توليد دخول للنساء والشباب في النسيج الاقتصادي المحلي عبر الشركات الريفية الصغرية المجدية. وسيحصل السكان المهمّشون على مصدر دخل إضافي من خلال المشاركة بأعمال كثيفة العمالة (الأجر مقابل العمل).

35- أما الفوائد الكيفية فهي ترتبط بالتعزيز: (1) تعزيز القدرات الإدارية المحلية (القرى ومكاتب التسويق) لجمع الضرائب المحلية ودعم فرقة صيانة الطرق المحلية؛ (2) مجموعات المنتجين والمنتجات الموجودة حول

مراكز الجمع وروابط مع الاتحادات الموجودة في المنطقة وشبكات مشغلي الأسواق التي تتيح تصريف منتجات الخضروات وزيادة الدخول.

36- يبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي 20.78 في المائة، وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية 12.87 مليون دولار أمريكي، لتكلفة فرص بديلة لرأس المال تبلغ 10 في المائة. ويتغيّر هذا المعدّل وفق وتيرة تبنّي التقنيات الجديدة (وهي ستكون منخفضة في السنوات الثلاث الأولى).

دال– الاستدامة

37- تقوم استدامة المشروع البيئية على إنشاء رابطات مستخدمي المياه التي ستتيح مشاركة المستخدمين في إدارة الموارد المائية إدارة مستدامة بالتعاون مع القرى ضمن إطار الخطط المتكاملة لإدارة المياه والتي تضم كل المستخدمين. وستنخرط لجان الأراضي في عملية تأمين حيازة الأراضي المستصلحة لتفادي مخاطر الاستيلاء عليها والنزاعات أثناء تنفيذ المشروع وبعد ذلك.

38- أما الاستدامة الاقتصادية للاستثمارات بتجهيزات الري على نطاق صغير فسيدعمها ادخار مجمّد لدى إحدى الإدارات المالية اللامركزية ليتمكّن المستفيدون، المزودون بتدريب مالي مناسب، من زيادة قدرتهم على التمويل الذاتي لتجديد تجهيزاتهم. ويعني ذلك تدريب المستفيدين طوال مدّة تنفيذ المشروع لتأمين نقل تدريجي للمهارات بين المشغلين والمجتمعات المحلية. وستضمن شبكة من الحرفيين (شركات ريفية صغرية) تصليح التجهيزات الموزّعة. أما البنى التحتية المرتبطة بالإنتاج فستُبنى بشراكة مع منظمات المنتجين المستفيدين استنادا إلى الدعم الحكومي المترافق مع وضع خطة أعمال تتوقّع تكاليف الصيانة لضمان استدامة الاستثمارات. وستنجز إعادة إعمار الطرق الريفية بتعاون وثيق مع القرى من خلال الفرق المحلية لصيانة الطرقات، ما إن يتم تجهيزها.

39- ستتولّى القرى إدارة البنى التحتية العامة وستعتمد في ذلك على قدراتها الإدارية المعززة المكتسبة ضمن إطار مشروعي مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية – مكون تعزيز القدرات المؤسسية/برنامج العمل المجتمعي 2، وبرنامج الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية. وسيساعد المشروع الجهات الفاعلة كلها على توقيع اتفاقيات (تفويض وغير ذلك) بين هيئات مختلفة ضمن إطار سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (إدارة الأسواق والطرق، الخ). وبشكل عام، سيرتكز المشروع إلى بنى دائمة موجودة في المنطقة (القرى والإدارات التقنية اللامركزية والمجلس الإقليمي) وعلى الجهات الفاعلة المنظّمة والمعزّزة (غرف الزراعة الإقليمية ومنظّمات المنتجين ومجموعات الدعم الاستشاري والإدارات المالية اللامركزية والمنظمات غير الحكومية). وسيدعم المشروع تشكيل بنى مسؤولة لإدارة البنى التحتية والاستثمارات وصيانتها ويرافق عملها الفعلي (رابطات مستخدمي المياه والفرق المحلية لصيانة الطرق ولجان إدارة المدارس).

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

40- تتمثّل أبرز المخاطر وإجراءات التخفيف المتّبعة في مشروع روانمو للري على نطاق صغير بما يلي: (1) السياق المؤسسي في النيجر والذي يمتاز بإدارة غالبا ما تكون شديدة البيروقراطية: ستدعم المشروعات التي يموّلها الصندوق حاليا المرحلة الجديدة من مراحل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد وتركّز على بناء رأس المال الاجتماعي للمجتمعات المحلية وتعزيزه ضمن إطار سياسة اللامركزية ودعم المؤسسات المحلية

(القرى والمجالس الإقليمية)؛ (2) قدرة الدولة في النيجر على إرساء الأمن في المناطق التي تشهد عمليات سرقة ومظاهر إرهابية: ستركّز المنطقة المستهدفة في المشروع على المناطق الآمنة في الجزء الأوسط الجنوبي من البلد؛ (3) حدوث موجات جفاف وأزمات غذائية وبيئية وهجمات الجراد الهائلة: سيساهم المشروع في تعزيز قدرة مقاومة السكان لهذه الحوادث بفضل دعم الري على نطاق صغير، أما بالنسبة للأسر الأضعف فسيساندها من خلال دعم تنمية الشركات الريفية الصغرية والأعمال كثيفة العمالة (الأجر مقابل العمل).

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

41- يتّسق المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الثلاثة الأولى من الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ويتواءم كذلك مع سياسات الصندوق المختلفة والمتعلّقة بما يلي: (1) الاستهداف (المجموعات المستهدفة وآليات الاستهداف)؛ (2) تحسين الوصول إلى الأراضي وأمن الحيازة (تأمين الحيازات استنادا إلى الآلية الوطنية للإدارة اللامركزية للأراضي مع المؤسسات المعنية بتطبيق القانون الريفي)؛ (3) إدارة الموارد الطبيعية والبيئة ومبادئها الأساسية (الاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأصول الطبيعية وتعزيز تسيير هذه الأصول لصالح فقراء الريف من خلال ملكية الأراضي واكتفاء القرى الذاتي وتنويع سبل العيش).

باء- المواءمة والتنسيق

42- يتواءم المشروع مع استراتيجية الحكومة للقطاع الزراعي الرعوي – مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين". كما يتواءم مع السياسات الوطنية المتعلّقة باللامركزية، والنظام العقاري وقضايا التمايز بين الجنسين والتمويل الصغري.

43- يستفيد المشروع من التكامل بين القطاع المنتج والمنطقة الجغرافية ومنطق التدخل مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين المعنيين بقطاع الري على نطاق صغير: برنامج تنمية الصادرات والأسواق لمنتجات الزراعة المختلطة بالغابات والمراعي (البنك الدولي) لتمويل الري على نطاق صغير، ووضع مقاييس لقياس ضغط الماء الجاري ورصدها ومكاتب التسويق ومشروع تعبئة المياه لتعزيز الأمن الغذائي في مناطق مارادي وتاهوا وزندر (مصرف التنمية الأفريقي) لأعمال الري واستصلاح مستجمعات المياه إلخ، ومشروع تكثيف الزراعة من خلال محلات المدخلات التعاونية (منظمة الأغذية والزراعة) لمحلات المدخلات ومدارس المزارعين الحقلية بالإضافة إلى عدة مشروعات تعاون ثنائية لتعزيز غرف الزراعة الإقليمية (منظمة التعاون الدانمركية في زندر) والإدارات الإقليمية للموارد المائية والري (منظمة التعاون السويسرية في مارادي) واستصلاح مستجمعات المياه (الوكالة الفرنسية للتنمية في تاهوا).

44- يساهم الصندوق في أطر تشاورية مختلفة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل التنسيق بين التدخلات ومواءمة النهج وتقاسم المعرفة مع المانحين: (1) إطار تشاوري بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (2) إطار تشاوري بين

الحكومة وشركاء تقنيين وماليين على مستوى مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين"؛ (3) إطار تعاون تقني حول الري على نطاق صغير يرتبط بوزارة الزراعة ويتصدّره من بين الشركاء التقنيين والماليين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ (4) البرنامج المشترك في مارادي بين النيجر والأمم المتحدة.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

45- تقوم ابتكارات مشروع روانمو للري على نطاق صغير على: (1) التكامل بين استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها ورصدها، مع وضع آليات مستدامة، في مرحلة الإنتاج، ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية الري على نطاق صغير (رابطات مستخدمي المياه ومستجمعات المياه، وتأمين الحيازات، إلخ)؛ (2) نهج تعاوني لتمكين منظمات المنتجين على أساس عقود من تنفيذ أنشطة محددة؛ (3) نظام ادخار مجمّد لاستبدال معدات الري على نطاق صغير؛ (4) التسويق وتيسير المعاملات المرتبطة بالمنتجات الزراعية والغذائية حول الأسواق القائمة فعليا والجهات الفاعلة الاقتصادية؛ (5) دعم شركات ريفية صغرية للنساء والشباب ترتبط بالإنتاج والتجهيز/التسويق بهدف تعزيز النسيج الاقتصادي المحلي واستدامة الأنشطة.

دال- الانخراط في السياسات

46- يشتمل المشروع على بعد تشاوري بالنسبة لمسائل أساسية في القطاع. ويشارك الصندوق في إطار التنسيق بين الحكومة والشركاء التقنيين والماليين على مستوى مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" للمسائل المتعلّقة بالأمن الغذائي ومكانة الزراعة الأسرية الصغيرة. وستتيح المشاركة في التشاور على الري على نطاق صغير مناقشة رصد حالة الموارد المائية وتطوّر اتجاهاتها وتحليلها وتحليل آليات اتخاذ القرار المرتبطة بها، ضمن الإطار الأعم للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأراضي والمياه). كما سيشجّع المشروع التشاور على إدارة الموارد المشتركة عبر الحدود، لا سيما المياه (مع نيجيريا) ضمن إطار منصات التبادل.

47- وبفضل أنشطة تعزيز القدرات المنفّذة ضمن إطار المشروع، سيتمكّن المجتمع الريفي المنظّم من المشاركة بفاعلية ونشاط في صياغة سياسات على المستوى المحلي والإقليمي (تعميم مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين" إقليميا واللامركزية وتقاسم الموارد وإدارتها، إلخ.) وعلى المستوى الوطني. وستتم هذه العملية بترابط وثيق مع المؤسسات العامة (القرى والمجالس الإقليمية والإدارات التقنية اللامركزية ولجان الأراضي) والمؤسسات شبه الرسمية (شبكة غرف الزراعة وغرف الزراعة الإقليمية).

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

48- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية النيجر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

49- وجمهورية النيجر مخوّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي عبر الصندوق بصفته وصيا على حساب الأمانة .

50- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

51- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية النيجر قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته مليونا ومائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 170 1 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية النيجر منحة تعادل قيمتها ستمائة وخمسة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 655 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

وقرر أيضا: أن يقدم حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، عبر الصندوق الذي يتصرّف بصفته وصيا على حساب الأمانة، إلى جمهورية النيجر قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته أربعة عشر مليون يورو (000 000 14 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié

"Projet de petite irrigation Ruwanmu"

(Négociations conclues le 24 juillet 2012)

Numéro du prêt: _____

Numéro du don: _____

Numéro du prêt du Fonds fiduciaire: _____

Nom du Projet: Projet de petite irrigation Ruwanmu ("le Projet")

La République du Niger ("l'Emprunteur")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

Le Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire ("le Fonds fiduciaire")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt et un don à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

ATTENDU QUE le Conseil d'administration du Fonds, à sa centième session, a approuvé l'établissement d'un Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire et a approuvé dans le même temps que le Fonds fiduciaire, par l'intermédiaire du FIDA agissant, en qualité de gestionnaire du Fonds fiduciaire (ci-après dénommé "le Gestionnaire"), conclue un accord d'emprunt entre le Fonds fiduciaire et le Royaume d'Espagne;

ATTENDU QUE le Royaume d'Espagne et le Fonds, en sa qualité de Gestionnaire, ont signé un accord d'emprunt le 28 décembre 2010;

ATTENDU QU'il résulte, notamment, de ce qui précède que le Fonds fiduciaire a accepté d'accorder un prêt du Fonds fiduciaire à l'Emprunteur pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 et leurs éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur un prêt et un don et le Fonds fiduciaire un prêt du Fonds fiduciaire (l'ensemble constituant "le financement"), que l'Emprunteur utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

4. Pour les besoins du présent Accord, le terme "Emprunteur" s'applique également à la République du Niger en tant que bénéficiaire du don.

Section B

1. a) Le montant du prêt du Fonds est de un million cent soixante-dix mille droits de tirage spéciaux (1 170 000 DTS).

   b) Le montant du don du Fonds est de six cent cinquante-cinq mille droits de tirage spéciaux (655 000 DTS).

   c) Le montant du prêt du Fonds fiduciaire est de quatorze millions d'euros (14 000 000 EUR).

2. Le prêt du Fonds est accordé à des conditions particulièrement favorables, soit une commission de service de 0,75% l'an et un délai de remboursement de 40 ans assorti d'une période de grâce de 10 ans.

3. Le prêt du Fonds fiduciaire est accordé à des conditions particulièrement favorables, soit une commission de service de 0,75% l'an et un délai de remboursement de 40 ans assorti d'une période de grâce de 10 ans.

4. a) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds est l'Euro.

   b) La monnaie de paiement au titre du service du prêt du Fonds fiduciaire est l'Euro.

5. L'exercice financier débute le 1er janvier et clôture le 31 décembre.

6. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds sont exigibles le 15 février et le 15 août.

7. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du prêt du Fonds fiduciaire sont exigibles le 15 février et le 15 août.

8. Dès l'entrée en vigueur de l'Accord de financement l'Emprunteur ouvrira au nom du Projet un compte désigné en Francs de la communauté financière africaine (FCFA) à Niamey dans une banque commerciale acceptable pour le FIDA.

9. L'Emprunteur fournit des fonds de contrepartie aux fins du Projet pour un montant d'environ 4,1 millions de dollars des États-Unis (USD), soit environ 16% du coût total du Projet, représentant l'ensemble des droits, impôts et taxes sur les biens et services grevant le Projet, qui seront pris en charge par l'Emprunteur au moyen, notamment, d'exonérations des droits de douane et taxes. Le montant des fonds de contrepartie sera inscrit dans la Loi de Finances.

Section C

1. L'Agent principal du projet est le Ministère chargé de l'Agriculture (MAG).

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au cinquième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration des prêts et du don et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles, préalables aux retraits des fonds:

a) Établissement du Comité de pilotage (CP);

b) Attribution des fonctions de l'équipe du Projet (Cellule nationale de coordination – CNC et Cellules régionales de coordination – CRC) et nomination par l'Agent principal du projet, du Coordonnateur, des Coordonnateurs régionaux et du Responsable administratif et financier (RAF) du Projet d'urgence pour l'appui à la sécurité alimentaire et le développement rural (PUSADER) et de l'Initiative de réhabilitation et de développement agricole et rural – Renforcement des capacités institutionnelles (IRDAR-RCI) aux mêmes fonctions dans le cadre du Projet; et

c) Approbation du Manuel d'exécution du projet.

2. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur.

3. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur:

Ministre d'État
Ministre du plan, de l'aménagement du territoire
et du développement communautaire
de la République du Niger
Ministère du plan, de l'aménagement du territoire
et du développement communautaire
Direction générale du Plan
B.P. 862
Niamey, Niger

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Pour le Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire:

Président du Fonds international de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Le présent Accord, en date du _____, a été établi en langue française en six (6) exemplaires originaux, trois (3) pour le Fonds et trois (3) pour l'Emprunteur.

REPUBLIQUE DU NIGER

_____
Représentant autorisé
(Nom et titre)

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Kanayo F. Nwanze
Président

FONDS FIDUCIAIRE DU MECANISME DE COFINANCEMENT ESPAGNOL POUR LA SECURITE ALIMENTAIRE

Kanayo F. Nwanze
Président du Fonds international de développement agricole
En sa qualité de Gestionnaire du Fonds fiduciaire du mécanisme de cofinancement espagnol pour la sécurité alimentaire

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. *Zones du Projet*. Le Projet interviendra dans les trois régions de Maradi, Tahoua et Zinder. La zone du Projet couvrira au total 30 communes rurales et urbaines (CR/U) dans les trois régions.

2. *Populations cibles.* La population sera composée de près de 455 300 personnes, soit environ 65 000 ménages agro-pastoraux, disposant en moyenne de 0,25 hectare (ha) irrigables et engagés dans la production maraîchère. La population cible représentera environ 20% de la population des 30 communes pouvant avoir accès à des terres irrigables. Le Projet ciblera plus particulièrement les petits exploitants agro-pasteurs; les ménages vulnérables n'ayant ni terre ni accès à des parcelles en vallée; les organisations de producteurs (OP) de base et leurs faîtières et les communes rurales. Une attention particulière sera donnée aux femmes et aux jeunes avec, parmi les bénéficiaires directs, au moins 30% de femmes et 30% de jeunes, engagés dans des activités de production ou connexes.

3. *Finalité.* L'objectif global du Projet est d'améliorer la sécurité alimentaire des populations rurales dans les régions de Maradi, Tahoua et Zinder. Son objectif de développement est d'augmenter les revenus de 65 000 ménages ruraux dans la zone du Projet.

4. *Composantes*. Les objectifs du Projet sont structurés autour des trois composantes et sous-composantes suivantes:

Composante 1: Expansion et renforcement durable des systèmes de petite irrigation

***Sous-composante 1.1*: Accès et gestion durable des ressources hydriques et foncières**

L'objectif est d'assurer un accès durable des populations rurales cibles au capital productif (foncier et eau) par le biais de la petite irrigation. Les activités à mener dans le cadre de la sous-composante sont les suivantes.

a) *Étude d'actualisation du potentiel irrigable (réserves hydriques et foncières) dans les communes cibles.* L'inventaire des sites potentiels et des ouvrages hydrauliques existants et de leur état de fonctionnement sera mis à jour. Cette étude d'actualisation pourra être conduite en partenariat avec l'Institut de recherche pour le développement (IRD), l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) et le Système d'informations géographiques-Afrique (SIG-Afrique) en collaboration avec les projets similaires. Parallèlement, une analyse des impacts cumulatifs potentiels sur les ressources en eau des projets de petite irrigation existants et futurs dans les zones d'intervention pourra être conduite au moyen du cadre de concertation sur la petite irrigation en association avec les autres Partenaires techniques et financiers (PTF).

b) *Renforcement et accompagnement de la Direction générale de l'hydraulique (DG/H) et de la Direction générale du génie rural (DGGR)*. Les activités de suivi quantitatif et qualitatif de la nappe ainsi que l'interprétation des résultats qui permettront d'apprécier l'évolution du potentiel au cours de la durée du Projet, seront renforcées.

c) *Établissement d'Associations des usagers de l'eau (AUE).* Le Projet appuiera l'émergence d'AUE dans chacune des 30 communes. Cette sensibilisation se fera aussi au niveau des bassins versants et impliquera en tout premier lieu les irrigants et les autres catégories d'utilisateurs d'eau notamment les pasteurs et les femmes, principales utilisatrices d'eau domestique pour le ménage.

d) *Aménagement de bassins versants.* Des sites spécifiques localisés sur les bassins versants entourant les vallées irriguées seront aménagés sur une superficie cumulée d'environ 3 300 ha.

e) *Renforcement et expansion des surfaces irriguées aménagées.* Les premières actions du Projet porteront sur la consolidation de 1 800 ha de sites sous petite irrigation dont 1 400 ha aménagés par le PUSADER (700 ha à Maradi et 700 ha à Tahoua) et 400 ha aménagés autour du lac Falki, dans la région de Zinder. Le Projet financera également l'aménagement et l'équipement de 5 000 ha de nouvelles surfaces irriguées dont 3 000 ha sur 10 communes de la région de Tahoua et 2 000 ha sur six communes de la région de Zinder.

***Sous-composante 1.2*: Renforcement des capacités de production, d'activités de post-récolte et de commercialisation**

L'objectif est de renforcer les capacités de 28 000 producteurs organisés pour augmenter et diversifier la production issue de la petite irrigation et en faciliter la commercialisation en gérant durablement leurs infrastructures économiques.

La sous-composante sera articulée autour de deux volets:

Volet 1.2-A: Renforcement des capacités de production

Les activités à mener dans le cadre de ce volet sont les suivantes:

a) *Augmentation des rendements des cultures maraîchères*. L'approche participative des "champs écoles paysans" (CEP) maraîchers sera utilisée en lien avec les expériences similaires du Projet de promotion de l'initiative locale pour le développement à Aguié (PPILDA) reprises dans le Projet d'appui à la sécurité alimentaire et au développement dans la région de Maradi (PASADEM) (parcelles d'innovation paysanne).

b) *Professionnalisation des OP et établissement de boutiques d'intrants.* Les OP de base existantes, ou les groupements de producteurs désireux de se formaliser en union, fonctionneront comme partenaires pour la mise en place de 20 boutiques d'intrants en lien avec les fédérations et unions régionales impliquées dans l'approvisionnement en intrants.

c) *Renforcement des groupements féminins et vulgarisation de la micro-irrigation au niveau des jardins de case.* La participation des femmes par la constitution de groupements féminins sur le modèle Mata Masu Dubara (MMD) sera favorisée afin qu'elles puissent progressivement intégrer les processus de production. La micro-irrigation de goutte à goutte gravitaire sera vulgarisée au niveau de petits jardins de case pour les femmes et les ménages très vulnérables (17 500 bénéficiaires). Le Projet pourra notamment travailler avec l'Organisation non gouvernementale (ONG) Cellule de recherche-action concertée à la Gestion des ressources naturelles (CRAC-GRN) appartenant à SOS Sahel International.

d) *Développement de Micro entreprises rurales (MER) connexes (mise en valeur et production).* Les activités indispensables à la durabilité de la production irriguée seront appuyées à travers: i) des petits équipements pour le démarrage/développement de l'activité au sein d'une MER; et ii) des formations professionnelles et techniques.

e) *Alphabétisation.* Les petits producteurs, leurs OP, les micro-entrepreneurs et les AUE bénéficieront de campagnes d'alphabétisation fonctionnelle. Les responsables des OP, des AUE et des MER seront sélectionnés en priorité, notamment les femmes et les jeunes. L'objectif est de s'assurer qu'ils soient en mesure de remplir leurs fonctions de dirigeants et de conduire leurs activités.

Volet 1.2-B: Renforcement des capacités de post-récolte et de commercialisation

Les activités à mener dans le cadre de ce volet sont les suivantes:

a) *Renforcement des capacités des OP pour les activités de post-récolte et de commercialisation.* Une analyse fonctionnelle approfondie des OP sera réalisée avec leurs membres dès le début du Projet pour servir de base à l'élaboration de plans d'affaires visant la rentabilité et l'effectivité des prestations de services offerts par l'OP à ces membres. Le partenariat avec ces OP inclura un appui pour: i) l'élaboration de plans d'affaires mettant l'accent sur la rentabilité; ii) le suivi de la réalisation des plans de financements; iii) les capacités de gestion des stocks de production et les connaissances techniques de conservation; iv) les capacités de gestion des infrastructures économiques communautaires; v) les techniques de négociation commerciale avec les intermédiaires et les commerçants de demi-gros; et vi) la mise en relation des OP locales avec les faîtières.

b) *Établissement de comptoirs de commercialisation.* L'établissement de partenariats public-privés entre communes, OP et commerçants sous la forme de structures économiques de type Groupements d'intérêt économique (GIE) sera appuyé pour la gestion des marchés de demi-gros autour de deux comptoirs de commercialisation à Tahoua et Zinder. La construction des infrastructures associées s'effectuera de façon progressive après une évaluation des besoins.

c) *Fonctionnement du Système d'information des marchés agricoles (SIMA) et accès à l'information.* Le Ministère du commerce et de la promotion de l'initiative privée anime le SIMA en produisant des bulletins sur le niveau et les tendances de prix sur les principaux marchés du pays dans chaque région. Ce système sera renforcé et développé pour rendre un meilleur service en temps réel en lien avec le Réseau des chambres d'agriculture (RECA), les Chambres régionales d'agriculture (CRA) et l'ONG AcSSA/Afrique Verte afin d'assurer l'accès régulier à ces informations aux OP et aux GIE pour faciliter leurs activités de gestion des stocks et de négociation commerciale.

d) *Développement de MER (transformation et commercialisation).* Des MER connexes seront soutenues sous la forme de formations et de petits équipements pour permettre le démarrage ou le développement des activités de transformation et de conditionnement. Ces MER seront financées selon le même principe que celui des MER connexes à la production. Elles bénéficieront en priorité aux jeunes et aux femmes.

Composante 2: Développement d'infrastructures économiques

***Sous-composante 2.1*: Réhabilitation/construction de pistes rurales de désenclavement des zones de production**

L'objectif est de désenclaver les bassins de production maraîchère en petite irrigation à travers la réhabilitation/construction de 150 km de pistes rurales dans les trois régions et de faciliter les transactions autour des organisations renforcées.

La réhabilitation des pistes comprendra: i) la reconnaissance des tronçons et la conduite d'études techniques et socio-environnementales obligatoires pour la prise en compte des mesures de compensation par un bureau d'étude et de contrôle en étroite collaboration avec les services régionaux et départementaux compétents et les communes cibles; ii) la réhabilitation par des entreprises de travaux; iii) le contrôle des travaux, la mise en place, la formation et l'équipement des Brigades communales d'entretien routier (BCER) par le bureau de contrôle en lien avec les structures (GIE, OP) gérant les comptoirs et points de collecte (redistribution des taxes perçues sur ces places).

***Sous-composante 2.2*: Infrastructures communautaires de collecte et de commercialisation des produits agricoles**

L'objectif est d'améliorer la collecte et la commercialisation de la production issue de la petite irrigation des zones cibles Les activités à mener dans le cadre de la sous-composante sont les suivantes:

1. Construction d'infrastructures économiques communautaires;

2. Étude d'impact environnemental et social préalable requise par le Bureau d'évaluation environnementale et d'études d'impact (BEEEI) pour chaque infrastructure. Les institutions et organisations qui seront en charge de la gestion de ces infrastructures seront associées tout au long du processus: du choix de l'infrastructure à la réception des travaux.

3. Prise en charge par les structures des coûts d'entretien des infrastructures qui auront la responsabilité de gérer leur utilisation et qui devront inclure les femmes et les jeunes. Les aspects de gestion, d'amortissement et de rentabilité seront renforcés dans le cadre des plans d'affaires pour assurer la durabilité des infrastructures.

Composante 3: Coordination et gestion du Projet, gestion des savoirs, suivi-évaluation et dialogue politique

L'objectif de la composante est de mettre en place les mécanismes permettant de planifier, coordonner, gérer, suivre et évaluer la mise en œuvre des activités et les impacts du Projet, en tenant compte des contraintes susceptibles d'entraver la réalisation des activités et en recherchant des complémentarités et des synergies avec les autres intervenants.

Un CP sera constitué par arrêté ministériel. Les équipes déjà en place au niveau de la CNC et des CRC assureront la coordination du Projet et seront renforcées avec du personnel supplémentaire.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. Organisation et Gestion du Projet

1. Agent principal du projet

Le Ministère de l'agriculture de l'Emprunteur, en sa qualité d'Agent principal du projet, assume l'entière responsabilité de l'exécution du Projet.

2. Niveau de pilotage et de concertation

2.1. Comité de pilotage (CP)

2.1.1. *Établissement.* Un CP sera créé par arrêté ministériel.

2.1.2. *Responsabilités*. Le CP s'assurera de la conformité de la stratégie du Projet aux politiques et priorités nationales, examinera les rapports d'activités, approuvera les Programmes de travail et budget annuels (PTBA) et assurera le suivi de leur mise en œuvre.

2.1.3. *Composition*. Le CP sera présidé par un représentant du MAG. Il sera composé de représentants du MAG, du Ministère du plan, de l'aménagement du territoire et du développement communautaire, du Ministère de l'hydraulique et de l'environnement, du Ministère de l'élevage, du Haut-commissariat à la modernisation de l'État (HCME), du Haut-commissariat à l'Initiative les nigériens nourrissent les nigériens (i3N), des Régions de Maradi, Tahoua, Zinder, des autres projets FIDA, du RECA, des OP. Le CP pourra être élargi en fonction des nécessités. Le CP se réunira deux fois par an en session ordinaire et en session extraordinaire en cas de besoin.

2.2. Cadres de concertation national, régional et départemental

a) Cadre de concertation État-PTF au titre de la mise en œuvre de l'i3N;

b) Cadre de concertation sur la petite irrigation rattaché au MAG;

c) Programme conjoint de Maradi.

Les cadres de concertation associeront toutes les parties prenantes (publiques, privées, associatives, projets) concernées et viseront à la coordination des interventions, l'harmonisation des approches et le partage des connaissances entre bailleurs.

3. Niveau de coordination et gestion du Projet

3.1. Cellule nationale de coordination (CNC) et Cellules régionales de coordination (CRC)

3.1.1. *Établissement.* Les équipes déjà en place au niveau de la CNC et des CRC dans le cadre du PUSADER et de l'IRDAR-RCI assureront la coordination du Projet.

3.1.2. *Responsabilités*. La CNC sera basée à Niamey et aura pour mission:

a) la coordination de tous les opérateurs et partenaires de la mise en œuvre, leur suivi et évaluation interne;

b) la programmation, le suivi et l'évaluation des activités réalisées sur le terrain ainsi que de la qualité du ciblage;

c) la gestion et l'utilisation efficiente des ressources du Projet;

d) l'articulation opérationnelle de ses interventions avec celles des autres opérations financées par le Fonds et les autres PTF lors de l'élaboration des PTBA;

e) la gestion administrative et financière qui reposera sur le dispositif existant de l'IRDAR-RCI et du PUSADER. Les aspects financiers resteront sous la responsabilité de la CNC qui aura conservé sa structure existante renforcée pour le Projet.

Les CRC auront, entre autres, pour tâches la planification des activités du Projet, la supervision directe et l'appui aux partenaires d'exécution.

3.1.3. *Composition*. Le Coordonnateur national, les Coordonnateurs régionaux et le RAF du PUSADER et de l'IRDAR-RCI se verront attribuer les mêmes fonctions dans le cadre du Projet. Un coordonnateur technique national additionnel sera mis à disposition de la CNC pour seconder le Coordonnateur national actuel du PUSADER et de l'IRDAR-RCI. Son rôle consistera à coordonner la mise en œuvre des activités du PUSADER et du Projet dans le respect des procédures internes de gestion et de décaissements des fonds. Les équipes seront renforcées avec du personnel supplémentaire qui sera recruté dès l'approbation du Projet. Au niveau de la CRC de Tahoua un responsable technique génie rural et petite irrigation viendra compléter l'équipe existante, au niveau de la CRC de Zinder un responsable technique génie rural et petite irrigation, un assistant comptable et un assistant suivi-évaluation viendront compléter l'équipe existante.

4. Comité départemental d'analyse des projets (CDAP)

4.1. *Composition*. Au niveau de chaque département, le CDAP existant sera redéfini et des représentants des parties prenantes dans la mise en œuvre du Projet, tels que les représentants des communes concernées et ceux des AUE, seront présents. La présidence du comité sera assurée par le Préfet, le secrétariat sera assuré par la Direction départementale du Ministère en charge du Plan qui aura pour tâche de rédiger les comptes rendus. Les représentants des opérateurs sélectionnés seront invités à titre d'observateurs.

4.2. *Responsabilités*. Les CDAP valideront d'une manière transparente la faisabilité technique et la rentabilité économique des microprojets.

B. MISE EN ŒUVRE DU PROJET ET PARTENARIAT

5. Mise en œuvre

La mise en œuvre, comme la gestion et la coordination du Projet reposera sur les équipes déjà opérationnelles de la CNC et des CRC du PUSADER et de l'IRDAR-RCI/Programme d'action communautaire (PAC) 2 de l'"International Development Association" (IDA) en cours, qui comprennent déjà des ressources humaines compétentes, des instruments efficaces de gestion, de planification fiduciaire et de suivi-évaluation ainsi qu'une base de connaissances conséquente et un réseau de partenaires diversifiés.

Pour la mise en œuvre immédiate de certaines activités, le Projet s'appuiera sur les manuels opérationnels déjà disponibles et reconnus des projets passés ou en cours, notamment le manuel des CEP et de gestion des boutiques d'intrants (Intensification de l'agriculture par le renforcement des boutiques d'intrants coopératives – IARBIC/FAO) ainsi que le manuel technique du petit irrigant (Projet de promotion de l'irrigation privée phase 2 – PIP2). Les activités de "cash-for-work" seront conduites en collaboration avec le Programme alimentaire mondial (PAM) dont l'approche sera utilisée pour une question d'efficience.

6. Partenariat

Les partenaires de mise en œuvre sont: a) les communes; b) les OP; c) les services techniques déconcentrés (agriculture, hydraulique, environnement); d) les services financiers décentralisés performants; e) les autres projets financés par le FIDA et les autres PTF; f) des ONG spécialisés; et g) des prestataires de services. Tous les contrats avec les partenaires seront basés sur les résultats.

Le Projet est basé sur des complémentarités et synergies avec les autres projets financés par le FIDA au Niger et les projets des autres PTF. Concernant les projets financés par le FIDA, le Projet capitalisera et complètera: a) l'IRDAR-RCI/PAC2 pour le renforcement des communes; b) le PASADEM pour les aspects productifs et de commercialisation, ces deux projets pour la réhabilitation/construction de pistes rurales; et c) le PPILDA et le PASADEM pour l'innovation et les approches participatives.

Pour les autres PTF impliqués dans le secteur de la petite irrigation, le Projet travaillera étroitement avec: a) le Projet de développement des exportations des produits agro-sylvo-pastoraux (PRODEX)/Banque mondiale (BM) sur les question de mécanismes de financement, l'installation de piézomètres et le suivi des ressources, ainsi que la commercialisation des production; b) le projet de Mobilisation des eaux/Banque africaine de développement (BAD) pour les infrastructures hydrauliques; c) le projet IARBIC/FAO pour les boutiques d'intrants et les CEP; d) la coopération suisse et "Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit" (GIZ) pour l'étude d'actualisation du potentiel hydrique et le renforcement des services décentralisés dans le domaine du suivi et de l'analyse des ressources; e) la coopération danoise pour le renforcement des CRA; et f) l'approche du PAM pour la mise en œuvre des approches Haute intensité de main d'œuvre (HIMO) et "cash-for-work".

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. *Affectation des fonds du prêt du Fonds, du prêt du Fonds fiduciaire et du don du Fonds.* Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les fonds du prêt du Fonds, du prêt du Fonds fiduciaire et du don du Fonds ainsi que le montant du prêt du Fonds, le montant du prêt du Fonds fiduciaire et le montant du don du Fonds affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt (exprimé en DTS)	Montant alloué au titre du prêt du Fonds fiduciaire (exprimé en EURO)	Montant alloué au titre du don (exprimé en DTS)	Pourcentage
1. Génie civil et rural	1 170 000	5 850 000	450 000	100% HT
2. Biens, véhicules et équipement	0	2 500 000	65 000	100% HT
3. Formation, études, ateliers, assistance technique et contrats	0	3 000 000	75 000	100% HT
4. Salaires et coûts de fonctionnement	0	1 250 000	0	100% HT
Non alloué	0	1 400 000	65 000	100% HT
TOTAL	**1 170 000**	**14 000 000**	**655 000**	

Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

"Génie civil et rural": désigne les dépenses pour les travaux de génie civil et rural ainsi que les coûts du "cash-for-work" y afférents.

"Salaires": désigne les salaires des cadres, du personnel de soutien et les frais de personnel.

"Fonctionnement": désigne les dépenses d'entretien et de fonctionnement.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur de solliciter des retraits du compte de prêt, du compte de don et du Compte de prêt du Fonds fiduciaire si l'Emprunteur n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. *Suivi et Évaluation.* Le système de planification et de suivi-évaluation du Projet capitalisera sur l'expérience du dispositif développé par le PPILDA et adopté par l'ensemble de projets FIDA au Niger. Ce dispositif hautement participatif est basé sur un autodiagnostic des communautés, la définition par elles-mêmes de critères précis aboutissant à une catégorisation des ménages selon leur niveau de vulnérabilité et a permis d'identifier les bénéficiaires potentiels et directs des projets. Sur la même base, un système de suivi-évaluation participatif du Projet, conforme aux principes et outils de la Gestion axée sur les résultats (GAR) et du Système de gestion des résultats et de l'impact (SYGRI) sera construit en lien avec le système national (et régional) de l'i3N.

Le système de suivi-évaluation du Projet sera fondé sur les éléments suivants:

a) le cadre logique et ses indicateurs (y compris les indicateurs SYGRI) accompagné de tableaux de bord par composantes;

b) l'enquête d'impact SYGRI enrichie d'indicateurs spécifiques aux activités du Projet;

c) les études ponctuelles thématiques menées avec l'appui de consultants, enquêteurs et/ou bureaux d'études compétents;

d) un dispositif de suivi-évaluation participatif composé d'un registre nominatif et un suivi systématique d'un échantillon de ménages bénéficiaires. La mise en œuvre de ce dispositif pourra être confiée aux Groupements service conseil (GSC) ou ONG qui seront formés à cet effet, et bénéficieront de l'appui méthodologique et de la supervision des responsables suivi-évaluation des CRC et de la CNC.

Une revue à mi-parcours, précédée par un travail d'évaluation interne des CRC/CNC et de ses partenaires d'exécution, et des missions de supervision annuelles conjointes FIDA/Gouvernement du Niger/Coopération Espagnole seront menées pour évaluer l'état d'avancement des activités, des réalisations par rapport aux prévisions, ainsi qu'apprécier l'évolution quant à l'atteinte des objectifs.

2. *Recrutement.* Le recrutement, sur la base de contrats à durée déterminée renouvelables, des cadres du Projet et, le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Projet sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur.

3. *Égalité.* Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur. Cependant, l'Emprunteur s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes, notamment aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Projet.

Cadre logique

Résultats	Indicateurs	Moyens de Vérification	Hypothèses
But: Améliorer la sécurité alimentaire des populations rurales dans les régions de Maradi, Tahoua et Zinder	-Taux de malnutrition infantile réduit dans les communes ciblées*°+ (réduction % des enfants en insuffisance pondérale, chroniquement mal nourris et en malnutrition aigüe) -Augmentation de l'indice d'accumulation des actifs/biens des ménages ciblés * -80% des ménages ciblés ont amélioré leur sécurité alimentaire (réduction du nombre de mois de la période de soudure)*	o Etudes d'impact par rapport à la situation de référence, dont SYGRI o Enquêtes INS o Rapport UNICEF et PAM	o Stabilité politique o La stratégie de l'initiative 3N est opérationnelle et harmonisée avec le PNIA o Mécanismes conjoints (GdN et PTF) performants de gestion des crises
Objectif de développement: Augmenter les revenus de 65 000 ménages ruraux dans 30 communes des régions de Maradi, Tahoua et Zinder	o 70% des ménages ciblés ont augmenté de 50% leur revenu o 65 000 ménages ont bénéficié des services du projet* o 70% des personnes formées (en alphabétisation) savent lire et écrire*+	o Etudes d'impact par rapport à la situation de référence, dont SYGRI o Rapports de la SDR/MAG	
Composante 1: Expansion et renforcement durable des systèmes de petite irrigation			
Effet escompté 1: La productivité des surfaces irriguées est augmentée durablement et les capacités locales de gestion durable de la ressource hydrique sont renforcées	**Efficacité:** o 6 835 ha de périmètres d'irrigation aménagés ou remis en état* o 3 300 ha de terre améliorés (sur bassins versants) par des mesures de préservation des sols et de l'eau* o 60% producteurs/trices agricoles faisant état d'une augmentation de leur production/rendement*+ (Augmentation des rendements d'au moins 20% en moyenne) **Durabilité: (après 3 ans)** o 90% des infrastructures en service (puits, forages)* o 90% groupes de GRN opérationnels/fonctionnels (AUE, etc.)* o 80% des 1200 entreprises en activité (MER)*+ o 3 CRA publient les lettres d'informations techniques saisonnières et organisent 3 évènements annuels (foires, échanges, forum paysan régional)	o Enquêtes de suivi et d'impact, SYGRI o Etudes thématiques o Rapports des opérateurs o Rapports des STD (Agriculture, GR, hydraulique, DAC/POR, , etc.) o Rapports et études du RECA et des RCA	o Echanges commerciaux stables avec les pays de la sous-région o Conditions climatiques favorables o Conditions zoo-phyto-sanitaires favorables o Partenariat effectif des différents projets et PTF pour un développement rationnel de la petite irrigation
Produit attendu 1.1: La gestion durable des ressources hydriques et foncières est améliorée sur les 1 800 ha déjà aménagés et les 5 035 ha nouveaux	o 30 groupes de gestion des ressources créés/consolidés* (AUE et brigades protection des bassins versants) et avec au moins 30% de femmes dans leurs instances de direction* o Au moins 5 000 actes fonciers rédigés/octroyés (par type)+	o Rapports des prestataires o Rapports des STD partenaires o Etudes thématiques o Registre des COFO o Registre des AUE	o Mise en œuvre effective du Code Foncier o Mise en œuvre effective du Code de l'Eau
Produit attendu 1.2: Les capacités de production, de transformation, de conservation et de commercialisation des bénéficiaires sont renforcées	o 1 088 champs écoles paysans maraîchers mis en place o 17 500 jardins de case équipés+ o 20 boutiques d'intrants établies et gérées par une OP de manière économiquement viable et transparente o 3 400 personnes formées en alphabétisation fonctionnelle+°	o Rapports des prestataire o Registres/PV des Comités départementaux d'analyse des microprojets (CDAP) o Bilan et CEG des OP audités et approuvés en AG	o Disponibilité d'intrants de qualité o Prix économiques des intrants et le prix de d'exportation de l'oignon stables (cf. annexe 10.1) o Demande solvable de services/ produits fournis par les MER

Composante 2: Développement d'infrastructures économiques			
Effet escompté 2: L'acheminement des produits issus de la petite irrigation et leur commercialisation est améliorée	**Efficacité**: o 60% des producteurs/trices appuyés utilisent les plateformes de collecte et comptoirs o Diminution de 15% des pertes liées au transport et au stockage **Durabilité: (après 3 ans)** o 80% des brigades communales d'entretien routier sont opérationnelles* (avec barrières de pluies fonctionnelles) en articulation avec les communes o 80% d'infrastructures de commercialisation, de transformation, de stockage en service* (par type)	o Cahiers de gestion des plateformes et comptoirs o Etudes thématiques o Rapports des prestataires de services o Plans d'action des OP/GIE	o Les communes délèguent la maîtrise d'ouvrage aux OP/GIE et réinvestissent une partie des taxes perçues dans l'entretien périodique des infrastructures économiques
Produit attendu 2.1: Les pistes rurales de désenclavement des zones de production sont réhabilitées/construites	o 150km de routes construites/remises en état* o 30 brigades communales d'entretien routier équipées o 30 barrières de pluies construites et équipées	o Rapports des prestataires de services o Rapport de suivi des STD (DRA/GR) o PDC/PIA	o Fonds d'entretien routier opérationnel
Produit attendu 2.2: Les infrastructures communautaires de collecte et commercialisation des produits agricoles sont construites dans les lieux de concentration des productions	o 2 installations de commercialisation aménagées et/ou remises en état* (comptoirs oignon/canne à sucre) o 30 plateformes de collecte et de négoce construites/réhabilitées	o Rapports des prestataires de services o Rapport de suivi des STD (DRA/GR) o PDC/PIA	o Partenariat Public Privé soutenu par les communes